العرب
الثلاثاء 2020/01/07
السنة 42 العدد 11579

أردوغان يدشّن عقدا ثانيا من تجارة المتشددين

هجرة عكسية تصدر الإرهاب إلى ليبيا لإنقاذ الإخوان

الرئيس التركي يتبنى المرتزقة

يدفع إقرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن بلاده ستعتمد على مرتزقة غير أتراك في الحرب التي ستخاض في ليبيا ضد الجيش الوطني الليبي إلى التساؤل عن مرد اعترافه هذا ومن ثمة تكليف وزير خارجيته بنفي ذلك. إن هذه الخطوة تفتح الأبواب على مصراعيها لازدهار تجارة تسفير الشباب المتأثر بأردوغان وبشعاراته الإخوانية، لتُفتح بذلك مع بداية عام 2020 عشرية ثانية لسوق غرّرت وزجت بعد عام 2011 بالآلاف من الشباب اليائس في الكثير من الدول العربية إلى الاعتقاد بأن الدخول إلى الجنة سيكون حتما عبر دخول سوريا أو الانضمام إلى داعش لمحاربة ما يعتبرونه حكومات كافرة.

وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس – حين تحدثت المئات من التقارير والدراسات الدولية بعد عام 2011 عن الأدوار التركية في دعم الإرهاب والتشجيع عليه عبر توفيرها كل الظروف الملائمة والممرات الآمنة لتسفير الشباب المسلم من أكثر من دولة عربية للقتال في سوريا تحت شعار "إنقاذ الإسلام"، كانت كل الأذرع السياسية الموالية للحلف القطري – التركي تتكفل بمهمة النفي لتلميع صورة أنقرة.

لكن ما الذي حصل اليوم، هاهو رجب طيب أردوغان الساعي لعثمنة ليبيا من بوابة حماية حكومة فائز السراج يقر بأن أنقرة ستعتمد على مرتزقة غير أتراك في الحرب التي ستخوضها لمنع سيطرة الجيش الوطني الليبي على العاصمة طرابلس.

ويقول الرئيس التركي "ستكون لدينا فرق أخرى مختلفة كقوة محاربة، وأفرادها ليسوا من جنودنا"، زاعما أن هدف الوجود العسكري التركي في ليبيا ليس القتال، وإنما الحيلولة دون وقوع أحداث من شأنها التسبب بمآس إنسانية وتقويض الاستقرار في المنطقة، وذلك عبر دعم "الحكومة الشرعية".

كما أعلن وكأن لديه ضمانات دولية وخاصة إقليمية تتعلق خاصة بدول الجوار المعنية أكثر من أي طرف مما قد يحصل في ليبيا من حرب، أن جنودا من الجيش التركي بدأوا بالفعل التوجه تدريجيا إلى ليبيا.

إن الدفع التركي الواثق من نفسه لإحياء المشروع الإخواني من بوابة ليبيا، يعيد إلى الأذهان نفس السيناريو الذي اعتمدته أنقرة لدى بداية الحرب الأهلية في سوريا عام 2011 مع فوارق طفيفة، ففي سوريا كانت التعلة الوقوف إلى جانب الثورة لإسقاط النظام أما في ليبيا فإن الأمر مختلف تماما ويتعلق بحماية حكومة السراج والميليشيات الإخوانية المقاتلة هناك في طرابلس.

يركز الجميع خاصة في دول الجوار التي يرتبط أمنها القومي مباشرة بما سيحدث في ليبيا وخاصة تونس والجزائر باحتشام أو بمواقف تعلن مساندة الخطوة التركية على خطورة ما ستفرزه الحرب من تشتت في الداخل الليبي ومن أزمة إنسانية مرتقبة.

لكن في حقيقة الأمر، يبدو واضحا أن أردوغان الذي اعترف بإرسال مرتزقة ومن ثمة كلف وزير خارجيته مولود جاويش أوغلو لنفي ذلك قد غمز لأذرعه والخلايا الإخوانية في شمال أفريقيا لتجهيز أنفسها للمعركة بنفس الآليات التي خيضت بها الحرب في سوريا أي الاستعداد مرة أخرى لتحريك سوق تسفير الشباب إلى ليبيا من بوابة نصرة الإسلام.

إن رهان الرئيس التركي على عكس الريح التي كادت أن تقضي بصفة نهائية على مشروع الإخوان في منطقة شمال أفريقيا هو وليد قراءة في التطورات السياسية بدول الجوار.

في تونس التي كانت من أكثر الدول التي تضرّرت طيلة تسع سنوات من تسفير شبابها إلى بؤر الاقتتال في ليبيا وسوريا والعراق لم يتغيّر الأمر كثيرا بالنسبة لأردوغان، فحركة النهضة مازالت في الحكم، أما الرئيس التونسي قيس سعيد فقد بدت مواقفه متذبذبة وغير حاسمة على الرغم مما أثاره استقباله لأردوغان قبيل أسابيع قليلة من مصادقة البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا.

> **الدفع التركي لإحياء المشروع الإخواني من بوابة ليبيا يعيد إلى الأذهان نفس السيناريو الذي اعتمدته أنقرة بداية الحرب الأهلية في سوريا عام 2011**

أما في الجزائر، فيبدو أنه رغم التغييرات السياسية الحاصلة لم تغير شيئا من موقفها الداعم لحكومة السراج الذي تحوّل الاثنين للقاء الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون.

تراهن تركيا مجددا على توفر أرضية خصبة مملوءة بمظاهر اليأس الاجتماعي تسهل عملية أدلجة الشباب في دول الجوار الليبي وإيهامهم بأن السفر للقتال في ليبيا هو ضرورة دينية ملحة لا تنتظر التأجيل.

إن المخاطر الآنية في ما يتعلق بالتهديدات التركية لمصالح الشعب الليبي لا تنحصر في التساؤل عن مدى انتصار تركيا وحكومة الوفاق على أرض المعركة، بقدر ما تتعلق ببداية جديدة سيكون عنوانها افتتاح تركيا لعشرية ثانية من التغرير بالآلاف من الشباب في معركة وهمية لا هم لها سوى حفظ ما تبقى من أذرع الإخوان.

إن ما يدفع أيضا لوجوب التخوف من هذا السيناريو المفخخ يكمن في أن بعض الحكومات الملتصقة بالمحور التركي – القطري وخاصة في تونس نجحت خلال العشرية الأولى التي تلت ما يعرف بالربيع العربي في طمس وقبر نتائج أي لجان تحقيق تقصت لمعرفة وإدانة كل من تورط في تسفير الشباب إلى بؤر الاقتتال انطلاقا من ليبيا ومرورا بتركيا وصولا إلى سوريا.

يؤكد اعتراف أردوغان المسموم بالرهان على المرتزقة في ليبيا أن تركيا والإخوان في ليبيا يتبادلان الأدوار كما يتبادلان الهدايا، ففي التسع سنوات الماضية وحتى قبل ظهور تنظيم داعش في العراق وسوريا تحوّلت طرابلس التي كانت تحت سلطة يدعمها الإخوان إلى أرض تدريب خلفية لاستقطاب المتشددين دينيا ومن ثم تسفيرهم إلى سوريا بتسهيل تركي.

لكن المشهد اختلف اليوم مع إعلان تركيا إرسال قوات إلى طرابلس لدعم حكومة الوفاق في مواجهة العملية العسكرية التي ينفذها الجيش الوطني الليبي لتطهير طرابلس من الإرهاب والجماعات المتطرفة الموالية لها.

وبعد أن كانت سوريا هي محطة الوصول الأخيرة، أصبحت الآن المنطلق الأول للإقدام على بعث رحلات هجرة عكسية إلى ليبيا تضم قرابة 1000 مقاتل مرتزق وصلوا إلى طرابلس مثل فرقة السلطان مراد ولواء المعتصم وسليمان شاه.

هذا المخطط أكده رامي عبدالرحمان مدير المركز السوري لحقوق الإنسان بقوله إن "هؤلاء المرتزقة يوعدون بنيل الجنسية التركية وبأموال كبيرة من قطر".

وأضاف أن كل هذه المغريات لا تدفع من الحكومة التركية بشكل قطعي، وإنما من حكومة السراج وقطر، مُشيرا إلى أنّ مراكز تجنيد هؤلاء المرتزقة هي في الراعي وجرابلس وعفرين بسوريا، وإلى وجود سباق من قبل المقاتلين للذهاب إلى ليبيا.

وينقل عن أحد قادة ما يُسمّى الجيش الوطني السوري الموالي لأنقرة، إنّ القضية ليست قضية إرسال مرتزقة بل رد الجميل عندما أرسل مهدي الحاراتي وعبدالحكيم بلحاج جهاديين إلى سوريا.

ولئن يبدو تنفيذ هذه المخططات وليد الاتفاق العسكري بين أردوغان والسراج في موفى العام الماضي، فإن جزءا من أسراره تم الكشف عنه منذ أشهر، حيث ذكرت العديد من التقارير منذ شهر يوليو 2019 أن نقل المقاتلين المتطرفين من إدلب في سوريا إلى ليبيا يتم عبر الأراضي التركية بواسطة طائرات شركة الأجنحة الليبية المملوكة من قبل عبدالحكيم بلحاج.

ويعد بلحاج أحد قادة الميليشيات المتطرفة في ليبيا ويقيم منذ مدة في تركيا ويدير إمبراطورية مالية بدعم تركي قطري، وهو مطلوب للقضاء في ليبيا بسبب تورطه في العديد من الأعمال الإرهابية.

الدخول الأميركي للعراق مجاني أما الخروج منه فباهظ الثمن

ترامب: «لن ننسحب من العراق قبل دفع الثمن»

مرّة أخرى أثبتت السلطة الحاكمة في العراق مدى خضوع قرارها السياسي لإملاءات طهران، بعدما ذهب البرلمان العراقي بأقصى سرعته للمصادقة على قرار طرد القوات الأميركية في تفاعل مع عملية قتل قاسم سليماني قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني. لكن تبدو هذه الخطوة انطباعية ومتسرعة لأنها تصطدم بموقف أميركي له من الأسلحة ما يكفي لإجبار بغداد على إخراج الفكرة من رأسها لأنها ستكون ملزمة بدفع نفقات باهظة لواشنطن، كما ستكون مهددة بعقوبات كبرى غير مسبوقة إن تشبثت بتنفيذ رغبة إيران.

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

تونس – لم ينتظر العالم طويلا ليسمع الرد الأميركي على قرار البرلمان العراقي طرد القوات الأميركية من العراق. فالقوات الأميركية، حسب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لن تنسحب ما لم يتم تعويض الجيش الأميركي عن نفقات باهظة دفعها في قاعدة جوية هناك. وهو مستعد لفرض عقوبات "غير مسبوقة" على العراق، إن هي مضت قدما في طرد القوات الأميركية.

في تعامله مع إيران، أثبت العراق مرتين أنه ليس سيد نفسه، ولا يتحكم بقراره السياسي.. عندما سمح في المرة الأولى لآيات الله بإدارة صراعهم مع واشنطن على التراب العراقي. وفي المرة الثانية عندما خضع لأوامر إيرانية أجبرت البرلمان على اتخاذ قرار بطرد القوات الأميركية من العراق.

رسائل تحذير

كان الهجوم الذي استهدف قاعدة "K1"، التي تحوي جنودا أميركيين في محافظة كركوك النفطية شمالي العراق، وأسفر عن مقتل متعاقد أميركي، فاتحة لتبادل أعمال انتقامية بين الطرفين، شنت خلالها القوات الأميركية غارات جوية استهدفت قواعد تابعة لميليشيا كتائب حزب الله العراقية الموالية لإيران، ما أسفر عن مقتل 25 مقاتلا على الأقل.

إلا أن الغارة الأميركية، التي جاءت بمثابة رسالة تحذير لإيران بأن الولايات المتحدة ستدافع عن مصالحها في العراق في حال ما تم تهديدها من قبل إيران أو ميليشياتها، لم تصل لحكام طهران.

لم يكن صعبا على واشنطن أن تشتم في الهجوم على السفارة الأميركية في بغداد رائحة طهران. كان واضحا أن الخطة دبرت من قبل عناصر تابعة للميليشيات المسلحة المدعومة من إيران، بإشراف مباشر من، أبومهدي المهندس، واسمه الحقيقي، جمال جعفر آل إبراهيم، بالتنسيق مع الأمين العام لكتائب حزب الله، الملقب، أبوحسين الحميداوي.

وتقول واشنطن إن الاثنين اجتمعا، ليل 30–31 ديسمبر الماضي، في منزل خاص بمنطقة الجادرية قرب دائرة أمن الحشد، وحضر الاجتماع، بالإضافة إلى الحميداوي، واسمه الحقيقي أحمد محسن فرج الحميداوي، ضابط سابق في الجيش العراقي، هو كريم محسن الزيرجاوي الملقب بـ"الخال"، ويعدّ الرجل الثاني في كتائب حزب الله، المرتبطة بالنظام الإيراني.

تم خلال الاجتماع الاتفاق على تفريغ 3500 عنصر من أفراد الحشد الشعبي التابعين لكتائب حزب الله "لواجب خاص وهو الاشتراك بالتظاهرات والاعتصام أمام السفارة الأميركية ومهاجمتها".

وتقول المصادر التي استندت إليها واشنطن أن الخطة التي رسمها قائد فيلق القدس، قاسم سليماني، تقضي بأن "يقوم المتظاهرون باقتحام وحرق الأجزاء الأولى للسفارة الأميركية، وتدمير واجهتها وتطويقها بالحشود"، وكانت تنص أيضا على أن تعمد الميليشيات، بعد انتهاء صلاة الجمعة، إلى اقتحام السفارة "من قبل الكتيبة التكتيكية الخاصة في كتائب حزب الله وقتل ومهاجمة من في السفارة".

إلا أن سرعة التحرك الأميركي وإرسال قوات لحماية السفارة في بغداد، وتوعد واشنطن طهران برد قاس أحبط خطة سليماني.

واشنطن لم تنس كل ذلك.. واختارت سليماني هدفا لها، تثبت من خلال تصفيته أنها قادرة على أن تصل إلى حكام طهران حيثما كانوا.

> **في تعامله مع إيران، أثبت العراق مرتين أنه ليس سيد نفسه، ولا يتحكم بقراره السياسي.. عندما سمح في المرة الأولى لآيات الله بإدارة صراعهم مع واشنطن على التراب العراقي**

طهران، ولأسباب بات يعرفها الجميع، مصرة على أن لا تقرأ الرسائل، خاصة بعد أن نجحت، حتى تلك اللحظة، بإدارة صراعاتها وتصفية خلافاتها خارج إيران، مستغلة الأوضاع في دول الجوار. لذلك لم يكن غريبا أن تحرك أتباعها في العراق، لاستصدار قرارا من البرلمان بطرد القوات الأميركية.

لم يكن القرار العراقي الصادر عن البرلمان قرارا سياديا، بل قرارا أثار الكثير من الاستياء، ويكشف عن مدى تبعية العراق لحكام طهران.

بقدر ما أثبت ترامب مهارته في استثارة غضب خصومه، بقدر ما أثبت الخصوم قدرتهم على الاستجابة لهذه الاستفزازات.

العالم يحبس أنفاسه

لم تجد طهران ردا أفضل من الإعلان عن تعليق جميع تعهداتها ضمن الاتفاق النووي الموقع بينها ومجموعة (5+1)، مؤكدة أنها لن تلتزم بأي من تلك التعهدات من الآن فصاعدا.

وجاء رد ترامب على التصريحات الإيرانية في نفس اليوم، مجددا تهديداته بضرب 52 موقعا ثقافيا داخل إيران، بعدد الأميركيين الذين احتجزوا رهائن في السفارة الأميركية في طهران، لمدة 444 يوما أواخر العام 1979، محذرا بأن بعض هذه المواقع على مستوى عال جدّاً وبالغة الأهمية بالنّسبة إلى إيران والثقافة الإيرانيّة.

تعمد ترامب التذكير بخلافات الولايات المتحدة مع إيران، تلك الخلافات التي بدأت منذ اليوم الأول للثورة الإسلامية، التي أطاحت بحكم الشاه عام 1979، مؤكدا على مسامع العالم أنه لن يسمح بعد اليوم بقتل مواطنين أميركيين، أو تعذيبهم.

وفي الوقت الذي رأى فيه البعض أن تهديد ترامب "لا أخلاقي ومعارض للقيم الأميركية"، استبعد آخرون أن يكون البنتاغون قد "حدد لترامب أهدافا تتضمن مواقع ثقافية إيرانية".

وكتب، كولين كال، المستشار السابق في المسائل الأمنية لنائب الرئيس الديمقراطي جو بايدن "إذا كان ترامب لا يكترث لقوانين الحرب، إلا أن المسؤولين في وزارة الدفاع يكترثون... والواقع أن استهداف مواقع ثقافية يشكل جريمة حرب". لقد سمح العراقيون لإيران والولايات المتحدة بتصفية خلافاتهما داخل العراق، وكان الأفضل لهم اليوم أن يطالبوا بخروج الطرفين، حاملين معهما الخلافات لتصفيتها بعيدا عنهم.

الاتفاق على أن استهداف المواقع الأثرية جريمة حرب، لم يمنع كثيرين من ارتكابها. لذلك من حق العالم أن يستفيق اليوم حابسا أنفاسه، منتظرا نتائج تبادل التهديدات ولعبة شد الأعصاب.